

أثر صعود أحزاب اليمين المتطرف على حالة الديمقراطية في النظم السياسية الأوروبية: رؤية مقارنة

The impact of the rise of far-right parties on the state of democracy in European political systems: a comparative view

محمود صافي محمود

مدرس بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

المستخلص

تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين صعود أحزاب اليمين المتطرف والنظم السياسية الحاكمة في أوروبا. وتقدم الدراسة تحليلاً مقارناً لصعود اليمين المتطرف وتأثيره على إستدامة الديمقراطية والأنظمة الحاكمة في بلدان أوروبية مختارة، و تهدف إلى تحديد وتحليل العوامل التي أسهمت في صعود اليمين المتطرف والتحديات التي فرضها على إستقرار الحكم الديمقراطي في أوروبا، حيث أصبح صعود اليمين المتطرف في أوروبا مصدر قلق كبير للعلماء والأكاديميين وصُناع السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأوروبي. فقد أدى ظهور اليمين المتطرف ونموه في أوروبا في السنوات الأخيرة إلى تحدي المشهد السياسي التقليدي المُستقر نسبياً، نتيجة لما يترتب على ذلك من تداعيات على جودة الحكم الديمقراطي والممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي. وأوضحت الدراسة في هذا السياق إلى أن صعود اليمين المتطرف في أوروبا قد أدى إلى تغييرات كبيرة في المشهد السياسي للقارة. حيث اكتسبت الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة الدعم في العديد من البلدان الأوروبية، مما أدى إلى تحدي الأحزاب السياسية الكبرى السائدة وخلق بيئة سياسية أكثر استقطاباً وانقساماً.

الكلمات المفتاحية: اليمين المتطرف ، أوروبا ، النظم الحاكمة ، الديمقراطية ، التحليل المُقارن.

Abstract:

This study explores the relationship between the rise of far-right parties and the ruling political regimes in Europe. The study presents a comparative analysis of the rise of the far right and its impact on the Sustainability of democracy and ruling regimes in selected European countries. For scientists, academics, policy makers and European civil society actors. The emergence and growth of the far right in Europe in recent years has challenged

the traditionally relatively stable political landscape, with implications for the quality of democratic governance, democratic practice, human rights, and social cohesion. In this context, the study indicated that the rise of the extreme right in Europe has led to major changes in the political landscape of the continent. Far-right parties and movements have gained support in many European countries, challenging the major mainstream political parties and creating a more polarized and divided political environment.

Keywords: radical far right, Europe, Ruling regimes, Democracy, Comparative analysis.

المقدمة:

أدى صعود أحزاب وحركات اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا في السنوات الأخيرة إلى تغييرات كبيرة في المشهد السياسي للقارة الأوروبية. حيث اكتسبت الأحزاب اليمينية المتطرفة الدعم الجماهيري في العديد من البلدان الأوروبية، حيث تصاعد المد اليميني في أوروبا منذ عدة سنوات، سواء يمين الوسط أو اليمين المتشدد. وقد ظهر ذلك جلياً في عدة انتخابات أوروبية بالخمس سنوات الأخيرة منذ عام ٢٠١٨-٢٠٢٣، وكان آخرها في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣ مع فوز حزب الحرية اليميني المتطرف في هولندا بزعامة السياسي الهولندي اليميني المتطرف غيرت فيلدرز بالمرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية الهولندية بـ ٣٥ مقعداً من أصل ١٥٠ مقعداً في البرلمان الهولندي وهي نسبة تمثل ثقلًا كبيراً في برلمان مشتت ومتنوع القوى الحزبية مع تزايد احتمالات تشكيله للحكومة الهولندية وتوليه منصب رئاسة الوزراء، حتى إن زعيمة اليمين الفرنسي مارين لوبن كانت قاب قوسين أو أدنى من الفوز برئاسة فرنسا قبل سنوات عام ٢٠١٩ لولا أن فاز عليها الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون، ويتوقع أن تكون فرصها في الانتخابات القادمة أفضل، وفي إيطاليا مع تولي جورجيا ميلوني زعيمة حزب أخوة إيطاليا رئاسة الحكومة الإيطالية على رأس ائتلاف يميني في ٢٢ أكتوبر عام ٢٠٢٢ والمعروفة في الأوساط السياسية الإيطالية والأوروبية بتوجهاتها وسياساتها اليمينية والشعبوية المتطرفة.

ويتضح لنا في هذا السياق أن التيار السياسي اليميني في أوروبا بشكل عام يمثل القوة السياسية الرئيسية الثانية الصاعدة بقوة لصدارة المشهد السياسي، مما وضع تحديات سياسية وانتخابية أمام الأحزاب السياسية الأوروبية الكبرى التقليدية وساهم في تكوين مناخ سياسي أكثر توتراً واستقطاباً وانقساماً، مما أثار المخاوف على استقرار وجود الحكم الديمقراطي في العديد من المجتمعات الأوروبية، حيث سثُسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين اليمين المتطرف والأنظمة الحاكمة في أوروبا، وتداعيات إنخراط اليمين المتطرف في السياسة الداخلية والاجتماعية والاقتصادية بالعديد من الدول الأوروبية، ودخولها في ائتلافات حكومية على إحداث تحولات في نظم الحكم الأوروبية والتأثير على حالة

الديمقراطية، وتستكشف الدراسة الطرق التي أثرت بها الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة على إستقرار الحُكم الديمقراطي والممارسة الديمقراطية وسيادة القانون.

وفي هذا السياق فإن هناك العديد من الشواهد التي توضح تأثير التيارات اليمينية المُحافظة في المجتمعات الأوروبية في السنوات الأخيرة، ومنها زيادة الدعوات إلى تشديد سياسات الهجرة في العديد من الدول الأوروبية، حيث تأثرت السياسات الخاصة بالهجرة بتأثير التيارات اليمينية المحافظة. وتم تشديد القوانين المتعلقة بالهجرة وتقييد حقوق اللاجئين في بعض الحالات، مما أدى إلى زيادة التوترات في المجتمعات المُضيفة، وظهور حركات سياسية يمينية مُحافظة ومتشددة، حيث شهدت العديد من الدول الأوروبية ظهور حركات سياسية يمينية محافظة بارزة، مثل حزب الحرية اليميني المتطرف في هولندا، وحزب أخوة إيطاليا، و"التجمع الوطني" في فرنسا وحزب "التقدم النرويجي" في النرويج.

أولاً: المُشكلة البحثية:

الإشكالية البحثية للدراسة تتمثل في تساؤل رئيسي ومحوري مفاده ، إلى أي مدى انعكس صعود وتنامي أحزاب اليمين السياسي المُتطرف في العديد من الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة على إستقرار وديمومة الحُكم الديمقراطي والممارسة الديمقراطية وعلى مستقبل نُظم الحكم الأوروبية؟ ومدى إنعكاس صعود اليمين السياسي المتطرف على الديمقراطية الأوروبية؟

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عليها من خلال البحث والتقصي ومنها:

- ما هي بعض السياسات التي تروج لها الأحزاب اليمينية المتطرفة، و كيف أثرت هذه السياسات على المشهد السياسي في أوروبا؟
- ما هي التحديات والتداعيات التي يفرضها صعود تيارات وأحزاب اليمين المُتطرف على المجتمعات والنظم السياسية الأوروبية؟
- أسباب صعود وتنامي الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة واستحوذها على شعبية في بعض الدول الأوروبية ؟
- ما هي بعض العواقب المحتملة طويلة المدى لصعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا على استقرار نُظم الحكم الديمقراطية وعلى التماسك الاجتماعي بالمجتمعات الأوروبية؟

- ما هي أبرز الجهود والاستراتيجيات الناجحة لمواجهة الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا من قبل الأحزاب السياسية الليبرالية ومنظمات المجتمع المدني الأوروبية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- تحديد وتحليل العوامل التي تسهم في صعود اليمين المتطرف والتحديات التي يفرضها على الحُكم الديمقراطي في أوروبا.
- فهم تأثير اليمين السياسي على الديمقراطية في أوروبا و تقييم التحديات المستقبلية التي يفرضها صعود اليمين السياسي في القارة.
- معرفة تأثير صعود التيارات والأحزاب اليمينية المتطرفة في بعض الدول الأوروبية مثل (هولندا والمجر وفرنسا وإيطاليا وألمانيا) على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي بها.

رابعاً: أهمية الدراسة:

هناك بعض النقاط التي توضح أهمية هذه الدراسة، منها:

- فهم حالة الديمقراطية في أوروبا: يساعدنا فهم تأثير صعود اليمين السياسي على الديمقراطية في أوروبا على فهم أساسيات النُظم السياسية والسلطة في القارة. ويمكننا فهم كيفية التعامل مع القوى اليمينية المتطرفة وتأثيرها على المؤسسات الديمقراطية.
- التحديات الحالية والمستقبلية: التي تواجه أوروبا في الوقت الحاضر والمستقبل، بما في ذلك ارتفاع شعبية اليمين السياسي المتطرف. و يساعدنا دراسة تأثير اليمين السياسي على الديمقراطية في تحديد هذه التحديات. حيث أن دراسة تأثير اليمين السياسي المتطرف على الديمقراطية والنظم السياسية في أوروبا تساهم في فهم التحديات والتغيرات في السياسة الأوروبية.

خامساً: منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهجية بحثية نوعية. تتمثل في توظيف المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي والمنهج المُقارن، حيث تعتمد الدراسة على مراجعة الدراسات السابقة والأبحاث المتعلقة باليمين السياسي ونُظم الحكم في أوروبا. وتحليل النظريات والأفكار المختلفة المتعلقة بتأثير اليمين السياسي على الديمقراطية واستقرار نظم الحكم،

بالإضافة إلى المصادر الأولية مثل التقارير الإعلامية والمقالات الأكاديمية. و تقدم الدراسة تحليلاً مقارناً لعلاقة اليمين المتطرف مع الأنظمة الحاكمة في بلدان أوروبية مختارة. مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمجر واليونان وهولندا. حيث تمثل هذه البلدان مجموعة من السياقات والتجارب السياسية للنظم السياسية الأوروبية مع اليمين المتطرف.

سادساً: تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: واقع أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وأسباب الصعود.

المبحث الثاني: أحزاب اليمين المتطرف ومستقبل الحكم الديمقراطي والقيم الديمقراطية في أوروبا.

المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة الدول والمجتمعات الأوروبية لصعود اليمين المتطرف.

الخاتمة وأهم الإستنتاجات.

المبحث الأول

واقع أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وأسباب الصعود.

أولاً: واقع أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا:

يمكن إرجاع صعود اليمين المتطرف في فرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا على سبيل المثال إلى الأزمة الاقتصادية والهجرة والقلق الثقافي. حيث حظيت الجبهة الوطنية في فرنسا، وحزب أخوة إيطاليا، والبدليل من أجل ألمانيا (AfD) وحزب الحرية اليميني الهولندي بدعم كبير من خلال استغلال هذه القضايا. ففي هولندا تمكن حزب الحرية اليميني الهولندي في نوفمبر ٢٠٢٣^١، بزعامة غيرت فيلدرز المعروف بتشدده تجاه قضية المهاجرين ومعاداة الاسلام وتشككه في الاتحاد الأوروبي من الفوز بأكثر نسبة مقاعد بالبرلمان الهولندي ٣٥ مقعداً، وفي فرنسا تحددت الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة ماري لوبان الأحزاب السياسية التقليدية وأصبحت قوة مهمة في السياسة الفرنسية. في ألمانيا ، حصل حزب البدليل من أجل ألمانيا على مقاعد في البوندستاغ وأصبح ثالث أكبر حزب في البلاد.

وفي المجر وبولندا ، كان تأثير اليمين المتطرف على الأنظمة الحاكمة أكثر أهمية. في المجر ، تبني الحزب الحاكم " فيدس " (الاتحاد المدني المجري) سياسات يمينية متطرفة ، مثل الحد من استقلال القضاء وتقييد حرية الصحافة^٣.

و في بولندا ، تبني حزب القانون والعدالة الحاكم (PiS) أيضًا سياسات يمينية متطرفة، مثل تقييد استقلال القضاء وتقييد الحريات^٤.

من المهم ملاحظة أنه ليست كل الأحزاب اليمينية المتطرفة في فرنسا وألمانيا تشترك في نفس السياسات بالضبط ، وقد يعطي البعض الأولوية لقضايا معينة على أخرى. بالإضافة إلى ذلك ، قد تتعارض بعض هذه السياسات مع القوانين الوطنية أو المعايير الدولية لحقوق الإنسان^٥.

وفي إيطاليا، مع فوز جورجيا ميلوني زعيمة حزب أخوة إيطاليا برئاسة الحكومة الإيطالية في أكتوبر ٢٠٢٢ ضمن إئتلاف يميني جمع أحزاب اليمين الوسط في إيطاليا. تبنت عدة سياسات جديدة تعبر عن أيديولوجيتها اليمينية، حيث أنها قد انتقدت سابقاً نهج إيطاليا تجاه المهاجرين غير الشرعيين^٦، وكانت مؤيدة لما يُعرف بنظرية الاستبدال العظيم وهي نظرية مؤامرة قومية بيضاء. حيث تُعارض ميلوني استقبال المهاجرين غير الأوروبيين و تناهض التعددية الثقافية، حيث أنها قد أدلت بعدة تصريحات أكدت من خلالها "إنها تؤمن وتُصدّق بأن الهجرة الجماعية المُخطّط لها من إفريقيا إلى أوروبا غرضها استبدال الإيطاليين والقضاء عليهم"^٧.

بالإضافة إلى سياسات الهجرة، اقترح اليمين المتطرف في فرنسا أيضًا منع وحظر ارتداء الحجاب الإسلامي في الأماكن العامة والحد من بناء المساجد والمدارس الإسلامية. وغالبًا ما يتم تبرير هذه السياسات على أنها دفاع عن العلمانية الفرنسية والهوية الوطنية. وبالمثل في ألمانيا ، اقترح حزب البديل اليميني المتطرف لألمانيا (AfD) سياسات هجرة أكثر صرامة^٨ ، بما في ذلك الحد من لم شمل الأسرة وتقليل المزايا الاجتماعية للمهاجرين. كما دعا الحزب إلى إنهاء حق المواطنة عند الولادة وتنفيذ نظام قائم على النقاط للهجرة ، والذي من شأنه أن يعطي الأولوية للعمال ذوي المهارات العالية على المهاجرين الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه السياسات تتعارض مع القوانين الوطنية أو المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد تنتهك القيود المفروضة على إرتداء الحجاب الإسلامي أو بناء المساجد حرية الدين والتعبير. وبالمثل ، فإن المقترحات الخاصة بالحد من المواطنة عند الولادة أو الحد من المزايا الاجتماعية للمهاجرين قد تكون تمييزية وتنتهك مبادئ المساواة وعدم التمييز^٩.

غالبًا ما تكون سياسات اليمين المتطرف المعادية للمهاجرين والمسلمين مُتجذرة في سرديّة لحماية الهوية والثقافة القومية. الأحزاب اليمينية المتطرفة في فرنسا وألمانيا، على سبيل المثال، غالبًا ما يتم تصوير المهاجرين والمسلمين

على أنهم تهديد للتماسك الثقافي والاجتماعي للأمة. و يجادلون بأن تدفق المهاجرين أدى إلى زيادة الجريمة والبطالة والتوترات الاجتماعية ، وأن المهاجرين لا يندمجون في المجتمع ويتبنون القيم الوطنية^{١٠}. وغالبًا ما تستند هذه الروايات إلى الصور النمطية والمعلومات المضللة، وقد لا تعكس واقع مجتمعات المهاجرين في فرنسا وألمانيا. وأظهرت الدراسات أن المهاجرين في هذه البلدان غالبًا ما يكون لديهم معدلات جريمة أقل من المواطنين المولودين في البلاد ، وأنهم يساهمون بشكل إيجابي في الاقتصاد والمجتمع. علاوة على ذلك ، يندمج العديد من المهاجرين والمسلمين في فرنسا وألمانيا في المجتمع ويتبنون قيمًا وطنية.

و يتضح بصورة جلية، بأن سياسات اليمين المتطرف تفضيلية وتمييزية وتنتهك مبادئ المساواة وحقوق الإنسان. فحظر ارتداء الحجاب الإسلامي، على سبيل المثال، ينتهك حرية الدين والتعبير، في حين أن تقييد بناء المساجد قد ينتهك حرية الدين وحقوق الملكية. قد تكون مقترحات تخفيض المزايا الاجتماعية للمهاجرين أو الحد من جنسية حق الولادة تمييزية وتنتهك مبادئ عدم التمييز.

على الرغم من هذه الانتقادات، حصل اليمين المتطرف في فرنسا وألمانيا على دعم كبير في السنوات الأخيرة ، مما يعكس اتجاهًا أوسع نطاقاً للشعبوية اليمينية والمشاعر المعادية للمهاجرين في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. و كان لصعود اليمين المتطرف في فرنسا وألمانيا تداعيات كبيرة. في فرنسا، على سبيل المثال، برز التجمع الوطني (المعروف سابقًا باسم الجبهة الوطنية) كقوة رئيسية في السياسة الوطنية، متحديًا الأحزاب السياسية التقليدية وكسب دعمًا كبيرًا في الانتخابات الوطنية والمحلية. كان لخطاب الحزب المناهض للمهاجرين والمسلمين صدى لدى شريحة من السكان تشعر بخيبة أمل من السياسة السائدة والقلق بشأن قضايا مثل الهجرة والجريمة والإرهاب^{١١}.

وبالمثل، في ألمانيا ، حصل حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) على مقاعد في البوندستاغ وأصبح ثالث أكبر حزب في البلاد في انتخابات عام ٢٠١٩. حيث جذبت وجهات نظر حزب البديل من أجل ألمانيا المتشككة في أوروبا والمناهضة للمهاجرين الدعم من الناخبين الذين يشعرون بخيبة أمل من الأحزاب السياسية القائمة ومعالجة الحكومة لقضايا مثل الهجرة والهوية الثقافية.

كما أدى صعود اليمين المتطرف إلى تحدي الحكم الديمقراطي وسيادة القانون في هذه البلدان. في فرنسا على سبيل المثال ، اتهم التجمع الوطني بالترويج لكرهية الأجانب والعنصرية ، وواجه تحديات قانونية بشأن تمويله واستخدامه للأموال العامة. كما تعرض الحزب لانتقادات بسبب معارضته للاتحاد الأوروبي ودعمه للأنظمة الاستبدادية مثل

روسيا^{١٢}. وفي ألمانيا ، اتهم حزب البديل من أجل ألمانيا بالترويج لآراء اليمين المتطرف والتسامح مع العناصر المتطرفة داخل الحزب. كما واجه الحزب تحديات قانونية بشأن تمويله واستخدامه للأموال العامة ، وتعرض لانتقادات بسبب خطابه المناهض للمهاجرين والمسلمين. يعكس صعود اليمين المتطرف في فرنسا وألمانيا اتجاهات أوسع من الشعبية اليمينية والمشاعر المعادية للمهاجرين في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. إن تأثير اليمين المتطرف على الحكم الديمقراطي والتماسك الاجتماعي معقد ويختلف من بلد إلى آخر ، لكنه يفرض تحديات كبيرة على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان^{١٣}.

إن صعود اليمين المتطرف في أوروبا يعتبر ظاهرة معقدة تعكس مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى المشاعر المعادية للمهاجرين والمسلمين ، حيث استغل اليمين المتطرف مشاعر إنعدام الأمن الاقتصادي والقلق الثقافي وخيبة الأمل السياسية.

جدول (١) أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية ونسبة نجاحها في الانتخابات البرلمانية (٢٠١٩/٢٠١٤)

اسم الحزب	الدولة	أيديولوجية الحزب	نتائج الانتخابات البرلمانية (٢٠١٩)	نتائج الانتخابات البرلمانية (٢٠١٤)
حزب الجبهة الوطنية (FN)	فرنسا	معادة الهجرة ضد الاتحاد الأوروبي وضد اليورو القومية العرقية	٢٣,٣٤%	٢٤,٨٦%
رابطة الشمال الإيطالية (LN)	إيطاليا	معادة الهجرة مناهضة الدولة (فصل شمال إيطاليا عن البلاد) القومية العرقية الأجانب كتهديد ثقافي للهوية الشمالية	٣٤,٢٦%	٦,١٥%
حزب الحرية (PVV)	هولندا	التركيز على الهجرة والمهاجرين الرفض القاطع لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي	٣,٥٣%	١٣,٣٢%
Jobbik		حزب ليس معادي للإسلام/ كره إسرائيل	٦,٣٤%	١٤,٦٧%

		التركيز على القومية العرقية: الغجر واليهود التحول في المواضيع من اللاجئين والغجر إلى الفساد، التعليم، الصحة	هنغاريا	
٥٢,٥٦%	٥١,٤٨%	التركيز على إبعاد المسلمين عن المجر وأوروبا التحول إلى حزب مؤيد لأوروبا والدفاع عن عضوية المجر في الاتحاد		Fidesz
٤,٨٧%	٩,٣٩%	السلوك العنيف والعنف الجسدي الشديد مناهضة النظام معادة الديمقراطية معادة الأجانب والمهاجرين		الفجر الذهبي (GD)
٤,١٨%	//	اليونان أولاً معادة المهاجرين طرد المنظمات غير الحكومية المشاركة في مساعدة اللاجئين تركيب سياج كهربائي على حدود اليونان	اليونان	حزب الحل اليوناني (GS)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المراجع التالية:

<https://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/fr/country-results-nl-2014.html>
<https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/fr>.¹⁶

ثانياً: أسباب صعود الأحزاب السياسية اليمينية في أوروبا:

يمكن تفسير صعود الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة في الساحة السياسية الأوروبية من خلال جملة من الأسباب التالية:

أ- أزمة الهجرة وكراهية الأجانب:

مع تغير مفهوم الأمن في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تم توصيف ظاهرة الهجرة والمهاجرين على أنها مشكلة أمنية، فوجهة النظر هذه التي ترى المهاجرين على أنهم تهديد أمني كانت عرضة للاستغلال من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة.^{١٧}

و كان لأزمة الهجرة واللاجئين التي بدأت منذ عام ٢٠١٥ تأثير كبير على الواقع السياسي في دول مثل هولندا و إيطاليا وبولندا. حيث تمكنت الأحزاب اليمينية المتطرفة من الاستفادة من المخاوف بشأن تأثير الهجرة على الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي ، واستخدمت هذه القضية لحشد الدعم.

تُمثل قضية الهجرة والمهاجرين مُعضلة كبيرة للحكومات الأوروبية، إذ يمثل تدفق هذا العدد الهائل من المهاجرين أزمة بالنسبة إلى قطاع كبير من المجتمع الأوروبي، فهو يرى في هذا الزحف القادم من الشرق الأوسط وإفريقيا خطر يهدد فرص العمل وسوق العمالة، الذي يعاني من ظروف صعبة، إضافة إلى الحصول على حقوق و مكتسبات الأوروبيين فيما يخص الخدمات الاجتماعية والسكنية والصحية، بل كذلك يهدد هوية المجتمع الأوروبي وثقافته وكل هذه الإشكاليات تمكن اليمين المتطرف من صياغتها في شكل خطابات تعبوية يحشد بها كثيرا من المؤيدين في الانتخابات المختلفة من انتخابات المحليات مرورا بانتخابات تشكيل الحكومات والبرلمان، وحتى انتخابات الاتحاد الأوروبي.^{١٨}

ويعتبر بزوغ نجم الأحزاب اليمينية المتطرفة مجرد خيار سياسي مضاد للهجرة، وهذا ما نجده في معظم البرامج السياسية لهذه الأحزاب، فعلى سبيل المثال نجد أن البرنامج الأساسي لحزب الجبهة الوطنية (FN) في فرنسا ارتكز على مشروع مقاومة الهجرة الأجنبية وطرد كل الأجانب من فرنسا، نجد كذلك كل من حزب ريببليكانز (الجمهوريين) في ألمانيا، وحزب فلامس بلوك (VB) في بلجيكا، إذ ينظرون نظرة ضغينة إلى المهاجرين الذين ينافسون أبناء البلد الأصليين على فرص العمل ، حيث يعتبر الأوروبيون أنهم الأحق بالعمل في بلدانهم، حتى لو كانت كفاءات المهاجرين تفوق كفاءاتهم.^{١٩}

وتلصق أحزاب اليمين المتطرف اتهامات للمهاجرين كونهم يزيدون من معدلات الجريمة، ويجلبون المرض إلى البلاد، يأخذون الوظائف من السكان الأصليين، يتسببون في تدني وانخفاض الأجور في البلاد، يسيئون إلى دولة الرفاه، يتصرفون بصفتهم الشخصية ويخلقون مجتمعا موازيا ويقللون معايير التعليم في المدارس. كما ترتبط رؤيتهم للهوية الوطنية" المثالية أيضا بموقفهم المعادي للهجرة، فقد تخطى اليمين المتطرف عن العنصرية الكلاسيكية وتحول إلى نوع جديد من الفهم العنصري. وفقا لوجهة النظر العنصرية الجديدة التي يتم التعبير عنها على أنها "عنصرية تفاضلية"، حيث يجب الفصل بين الشعوب المختلفة من أجل الحفاظ على طابعها القومي الفريد فاختلاط الثقافات والعرقيات المختلفة يمكن أن يسبب تدميرا ثقافيا.

وقد كان حزب الجبهة الوطنية (FN) ، التي أسسها جين ماري لوبان في فرنسا، من أوائل المدافعين عن نهج العنصرية التفاضلية، وتقودها الآن ابنته مارين لوبان ، أثناء الدفاع عن الموقف القومي الفرنسي باعتباره لا يحتقر الشعوب الأخرى، أصر الحزب على أن هدفه الرئيسي هو حماية القيم الأساسية للهوية والحضارة الفرنسية، لذلك جادل الحزب بأن السياسة الثقافية المصممة لحماية تقاليد الأمة الفرنسية وعكس مسار الانحطاط يجب أن تُعطى الأولوية^{٢٠}.

وفيما بعد، أضحت قضايا الهجرة في اغلب دول الاتحاد الأوروبي تُصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المُحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات المُرجحة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين وتطور عادة الشبهات حول المسلمين من إفريقيا. فقد تسارعت وتيرة الأعمال الإرهابية في أوروبا خاصة منذ مطلع ٢٠١٥، عرفت هذه السنة باسم "عام الإرهاب في أوروبا" في كل من فرنسا ألمانيا بلجيكا بريطانيا، وبلغ عدد ضحايا العمليات الإرهابية التي شهدتها بعض الدول الأوروبية خلال عامي (٢٠١٥-٢٠١٦) أكثر من ٣٠٠ قتيل ومئات من الجرحى.^{٢١}

وفي حادث إرهابي مؤسف في يناير ٢٠١٥، تعرضت وكالة الأخبار الفرنسية (Charlie Heb) لهجوم من قبل مسلحين قتلوا ١٢ شخصا بالرصاص، وتم التعرف على المسلحين في وقت لاحق على أنهم مواطنون فرنسيون من أصول جزائرية لكنهم جزء من فرع تنظيم القاعدة في اليمن.

وصرح كذلك، رئيس الوزراء المجري فيكتور اوربان "Victor Orban" أن هناك علاقة وطيدة بين اللاجئين من شمال أفريقيا و الشرق الأوسط والخطر الإرهابي في أوروبا،^{٢٢} فقد كشفت دراسة أجرتها شركة IPSOS في سبتمبر ٢٠١٧ أن ٥٪ فقط من المجريين و ١٥٪ من البولنديين يعتقدون أن الهجرة كان لها تأثير إيجابي على بلادهم، وأن ٦٧٪ من المجريين و ٥١٪ من البولنديين يعتقدون أن حدود بلادهم يجب أن تكون مغلقة أمام اللاجئين بالكامل، وهذا خوف من فقدان هويتها حيث أن العديد من دول أوروبا الشرقية شهدت مغادرة جزء كبير من شعوبها للغرب والانتقال إليها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٩، كما أن لهذه البلدان مجتمعات متجانسة في الغالب وتخشى أن تنقرض ثقافتها ولغتها إذا أصبح مجتمعها أكثر تنوعا.^{٢٣}

كذلك تعتبر قضية اللاجئين عاملا أساسياً في تصعيد و تغذية الخطاب اليميني أكثر من خلقه، فأزمة الاعتداءات التي شهدتها ألمانيا ومنها اعتداءات رأس السنة (٢٠١٥) في مدينة كولونيا، كانت نقطة انطلاق جديدة لحزب البديل من أجل ألمانيا (AFD) اليميني الذي كانت تأسس في بداية الأمر لانتقاد العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي.

في سياق الحديث عن المهاجرين بعد إنتفاضات وثورات الربيع العربي، شكّلت الأزمة السورية والتي لم تؤدي إلى تزايد زهيب وكبير في عدد اللاجئين الحاليين في أوروبا فقط، بل أدت إلى تنامي الخطاب اليميني المعادي للمهاجرين، بالإضافة إلى فتح باب أمام مخاوف مستقبلية من أن يؤدي تكوين جاليات شرق أوسطية عربية وإفريقية كبيرة داخل حدود الاتحاد الأوروبي إلى اجتذاب مهاجرين بمعدلات أضخم وبمخاطرة أقل، وإلى تعاظم مشكلة التهريب، وتحوله إلى صناعة ضخمة وثرية، تتفاقم معها أزمة الهجرة واللجوء.^{٢٤}

وتتضمن الموضوعات المشتركة لأحزاب اليمين المتطرف الهولندية والنمساوية معارضة الاتحاد الأوروبي، والارتباط بين الهجرة والجريمة والمخاوف بشأن الإسلام، حيث تم تفسير التشكك الأوروبي في البداية من قبل اليمين المتطرف على أنه قلق بشأن فقدان السيادة الوطنية، فقد كانت معارضة الاتحاد الأوروبي لليمين المتطرف في السنوات الماضية مدفوعة بشكل متزايد بالمخاوف الثقافية.

ب- الركود الاقتصادي

من ضمن أهم عوامل صعود اليمين المتطرف خاصة خلال السنوات الأخيرة في أوروبا هو حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي نتج منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، حيث يؤدي الكساد الاقتصادي إلى انعدام الأمن المالي، وبالتالي يزيد من قلق الناس واستيائهم، فمنذ نهاية الحرب الباردة، ضعفت أيديولوجية الاشتراكية التي اعتمدت على النقابات العمالية، و الشعور بالعمل الجماعي والمساواة، نحو الفردية، حيث أن الفردية الرأسمالية التي تسعى إلى الربح هي فكرة يصعب دمجها مع الاشتراكية، وبالتالي فقدت الاشتراكية مؤيديها.

فقد شهدت كل من بولندا والمجر مشاكل وصعوبات اقتصادية كبيرة في السنوات التي أعقبت سقوط الشيوعية ، مما خلق بيئة من الغموض وعدم اليقين وانعدام الأمن. حيث تمكنت الأحزاب اليمينية المتطرفة من الاستفادة من انعدام الأمن هذا من خلال تقديم حلول مبسطة لمشاكل معقدة ، مثل لوم المهاجرين والأقليات على المشاكل الاقتصادية وتحميلهم المسؤولية.

واقطصادياً ولتحقيق أكبر قدر من الأرباح، تم نقل العديد من قطاع الصناعات التحويلية ذات المهارات المنخفضة إلى البلدان النامية حيث كانت النفقات اقل مما هي عليه في أوروبا، وهكذا سرعان ما وجد العمال ذو المهارات المتدنية في أوروبا أنفسهم عاطلين عن العمل وغير متعلمين لتعويض المتطلبات الجديدة لأسواق العمل.^{٢٥} ولم يؤدي هذا إلى ظهور أحزاب اليمين المتطرف فحسب، بل هز أيضا الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى شعور بالرفض نحو الطريقة

التي يُدار بها الاتحاد ومؤسساته. وقد أدت حالة تراجع وانعدام الأمن الاقتصادي الناتج عن آثار العولمة المتزايدة والثورة التكنولوجية وتداعيات الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ إلى ارتفاع مستويات البطالة، والتي أدت بدورها إلى حالة استياء تام بين أفراد المجتمع ودعمه لبرامج أحزاب اليمين المتطرف.

وأثر الركود الاقتصادي بشكل كبير على مستوى أوروبا،^{٢٦} حيث استقرت في حدود ٨.٣ % عام ٢٠٢٠ وكذلك استقرت نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي عند ٧.٥ % حسب مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات)، ويقدر عدد العاطلين عن العمل ١٦ مليون فرد ويزيد العدد بمقدار ١.٩٥ مليون فرد على أساس سنوي في الاتحاد الأوروبي، وقدرت نسبة بطالة الشباب في الاتحاد الأوروبي ٣.١٣٨ ملايين شاب أقل من ٢٥ عاما.^{٢٧}

ونتيجة لارتفاع معدل البطالة إلى جانب ارتفاع الدين العام وانخفاض معدلات النمو، فقد الكثير من الناس الثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وشعر العديد من الأوروبيين بأنهم تخلفوا عن الركب بسبب النظام الحالي وبالتالي صوتوا لصالح أحزاب اليمين المتطرف، على سبيل المثال، تم انتخاب فيكتور أوربان رئيسا في المجر عام ٢٠١٠ بعد أن انكمش الاقتصاد بنسبة ٦.٦% عام ٢٠٠٩.^{٢٨} إن الارتفاع غير المعتاد في بطالة الشباب خاصة في العديد من الدول الأوروبية، يشجع الشباب على الأعمال القومية والعنصرية، حيث يربط الشباب بين ارتفاع البطالة في البلدان الأوروبية والهجرة الخارجية وعملية التوسع غير الضرورية والخطئة.

وفي جميع أنحاء غرب أوروبا تعني العولمة الليبرالية الجديدة تدني الأجور، تراجع التصنيع، نقص العمالة، عمل غير مستقل، تفشي عدم المساواة، والظروف العامة لإنعدام الأمن لقطاع كبير من السكان، وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية كان هناك تآكل في المصادر الرئيسية للأمن الاجتماعي والاقتصادي؛ شبكات أمان الرعاية الاجتماعية و الخدمات العامة، ولاسيما قدرة النقابات العمالية على تمثيل مصالح أعضائها من خلال وسائل مثل المفاوضات الجماعية. وعبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفضت نسبة العمال المشمولين باتفاقية مفاوضة جماعية من (٤٥%) إلى (٣٢.٤%) بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠١٧.

كان لهذا تداعيات كبيرة على عدم المساواة، حيث أكدت الأبحاث التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٥ أن اتساع التفاوت في الدخل تم قياسه بمؤشر جيني قد ارتفع بشكل كبير في معظم بلدان مجموعة العشرين المتقدمة، وقد أدى تفتت مجتمعات ومؤسسات الطبقة العاملة إلى تقويض مفاهيم الانتماء، في الوقت نفسه تسببت حالة عدم المساواة والعزلة الاجتماعية و تجارب الفقر وثقافة المنافسة الشديدة إلى زيادة

الاستياء وانعدام الثقة بالوضع الاقتصادي الحالي، ما نتج عنه ظهور أحزاب اليمين المتطرف على الساحة الأوروبية.^{٢٩}

ج- الأسباب المؤسسية:

من ضمن عوامل صعود وشعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة هو الوضع المؤسسي في الثمانينات، فبالنظر إلى خليط من الأنظمة الانتخابية النسبية و الشوك والمتطلبات التي يمكن الوصول إليها للمشاركة السياسية كان من السهل على الأحزاب اليمينية الدخول الى الساحة السياسية الأوروبية.

كذلك يكمن أحد عوامل و تفسيرات نجاح اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة في تطور أحزاب يسار الوسط في التسعينيات، فقد أدى تبني حزب العمال "الجديد" في بريطانيا والحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا لمفاهيم الطريق الثالث بين اليسار واليمين أو الوسطي إلى قبول العولمة الليبرالية.

في حين أثبت هذا نجاحا انتخابيا، مع وجود أحزاب ديمقراطية اشتراكية في السلطة بمفردها أو في ائتلاف في معظم دول الاتحاد الأوروبي في الجزء الأخير من العقد الماضي، فإن التخلي عن فكرة أن اليسار واجه خصماً في الرأسمالية، وأنه كان مختلفاً عنه من خلال سعيه لتحقيق المساواة لا يعني فقط أن مثل هذه الانتصارات لم تدم طويلاً فحسب، بل أيضاً، وفقاً لموف (Move) ، تركت المجال مفتوحاً لأحزاب اليمين المتطرف لتقديم نفسها على أنها القوى الوحيدة المناهضة للمؤسسة التي تدافع عن الإرادة الشعبية فيما يسميه فورد " (Ford) معاداة السياسة.^{٣٠}

ويرى المحللون السياسيون أن أصوات (Jean-Marie le Pen) في انتخابات عام ٢٠٠٢ في فرنسا كانت بمثابة أصوات احتجاجية، تحاول الاحتجاج على الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد، فعلى الرغم من أن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم المقبولة من قبل غالبية الشعب الأوروبي، إلا أن معظمهم غير راضي عن الطريقة التي يتم بها عرض وتقديم هذه الديمقراطية من قبل حكوماتهم^{٣١} ، كما يستغل اليمين المتطرف الظروف التي يشعر فيها الناخبون بعدم الرضا عن أداء الأحزاب السائدة ويطرح نفسه على انه البديل الوحيد لتغيير الوضع الراهن، من منظور اليمين المتطرف يتم تقديم الأحزاب السياسية الأخرى بغض النظر عن اسمها وانتماءاتها السياسية على أنها متشابهة تماماً واليمين المتطرف يقدم نفسه على الجانب الآخر.

وإرتباطاً بما سبق، فإن الغالبية العظمى من المواطنين في بعض الديمقراطيات الغربية لم يعودوا يتقنون بالمؤسسات السياسية لأن المؤسسات القائمة لا تستجيب لأفكار ورغبات المواطنين العاديين وغير قادرة على تبني حلول قابلة

للتطبيق لمشاكل المجتمع، وهذا ما دفع المواطنين في دول أوروبا إلى التصويت لأحزاب اليمين المتطرف كونها تقدم اقتراحات وحلول داخل برامجها تناسب طبيعة الفرد في أوروبا،^{٣٢} وتعمل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي على أساس القواعد وهياكل الإدارة التي يمكن أن تقاوم التدخل الديمقراطي. فقد أدت الخسارة في القوة السياسية والاقتصادية إلى إنهيار ثقة الجمهور في الحكومة والمؤسسات السياسية والأحزاب التقليدية^{٣٣}، مما أدى إلى ظهور مشاعر مناهضة للسياسة ومعادية للمؤسسة.

وفي ظل غياب البدائل المعقولة لحالة تزايد عدم المساواة، وعدم وجود إستراتيجية ناجحة لمعارضة التقشف، تمكن اليمين المتطرف من تقديم انتقاداته وحلوله الخاصة، وكان هناك دور لوسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات المضللة، حيث نجحت الأحزاب اليمينية المتطرفة في المجر وهولندا وبولندا على سبيل المثال في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحملات التضليل لنشر رسالتها وحشد الدعم. تمكنت هذه الأحزاب من إنشاء غرف صدى عبر الإنترنت، حيث يمكن لمؤيديهم تعزيز وجهات نظر ومعتقدات بعضهم البعض.

المبحث الثاني

أحزاب اليمين المتطرف ومستقبل الحكم الديمقراطي والقيم الديمقراطية في أوروبا

أصبح النجاح المتزايد للتيار اليميني المتطرف في العديد من الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة موضوعاً مثيراً للقلق بالنسبة لأولئك الذين يتصورون مستقبل المؤسسات الديمقراطية في أوروبا، وكان هناك الكثير من الجدل في وسائل الإعلام حول أسباب تناميها، فغالباً ما يقال أنّ أحزاب اليمين المتطرف تُعرض بعض الأسس الدستورية للديمقراطيات الليبرالية التعددية وحماية الأقليات للخطر، ونظراً لتأثير التهديد الواضح لأحزاب اليمين المتطرف على وضع وحقوق المهاجرين، فليس من المستغرب أن المفكرين قد اهتموا بمدى نجاح هذه الأحزاب في تنفيذ السياسات المستمدة من أيديولوجيتها الأصلية المناهضة للهجرة والمعادية للديمقراطية.^{٣٤}

وقد ظهر هذا جلياً لليمين المتطرف في فرنسا وهولندا وألمانيا بخطابهم المعادي للمهاجرين والمسلمين، وغالباً ما تعكس سياساتهم هذه الآراء. في فرنسا، على سبيل المثال، اقترحت الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة (المعروفة الآن باسم التجمع الوطني) قيوداً صارمة على الهجرة وطالبي اللجوء، بما في ذلك تقليل عدد المهاجرين القانونيين المسموح لهم بدخول البلاد كل عام وفرض حصص على عدد اللجوء. كما دعا الحزب إلى ترحيل المهاجرين غير الشرعيين

ومن يرتكبون جرائم ، ووضع حد لحق الجنسية عند الولادة ، والتي تمنح الجنسية لأي شخص ولد على الاراضي الفرنسية.

وفي هولندا أثار فوز حزب الحرية اليميني الهولندي بزعامة السياسي الهولندي اليميني المتطرف غيرت فيلدرز بأكبر حصة من المقاعد بالبرلمان الهولندي في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣، العديد من المخاوف في حالة قام بتنفيذ تعهداته الانتخابية مثل فرض حظر على القرآن والمساجد والحجاب، إذ ردد كثيراً شعار "مسلمين أقل في هولندا"، مما أثار مخاوف وغضب قادة الجالية المسلمة في هولندا، وعبر محسن كوكتاس من هيئة التواصل بين المسلمين والحكومة الهولندية عن ذلك قائلاً إن "فترة صعبة للغاية بالنسبة للمسلمين قد بدأت لتوّها،^{٣٥} حيث من المتوقع أن ينتهج ويتبنى حزب الحرية الهولندي اليميني سواء تولى رئاسة الحكومة أو شارك فيها بعض السياسات التي دعا لها في وقت سابق مثل، احتجاز وترحيل المهاجرين غير الشرعيين، و مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر إعادة مراقبة الحدود الهولندية، وإعادة طالبي اللجوء السوريين، وإرجاع العمل بتصاريح العمل لمواطني الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي قد يكون له تداعيات محتملة على عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي. حيث إن الحزب كان وعد في حال وصوله للسلطة بتنظيم استفتاء على خروج هولندا من الاتحاد الأوروبي.

ونظرياً، لا يقتصر دور اليمين المتطرف على تحطيم الإطار التوافقي بين الشعب والمؤسسة، بل أنه يبرز أيضاً ضحالة المنظور النظري السائد، حيث أن الافتقار إلى نقاش ديمقراطي فعال حول البدائل الممكنة هو الذي أدى في كثير من البلدان الأوروبية إلى نجاح الأحزاب السياسية التي تدعي أنها "صوت الشعب".

إن رفض الإقرار بالسياسة في بعدها العدائي وما يصاحب ذلك من عدم القدرة على فهم الدور المركزي للعواطف في تكوين الهويات الجماعية هو السبب الجذري لفشل النظرية السياسية في التصالح مع ظاهرة اليمين المتطرف"، ورغم أنّ هذه القيود ليست جديدة إلا أنّها تعززت بالتطور الأخير للمجتمعات الديمقراطية الليبرالية وتأثيرات الإطار الأيديولوجي السائد.

يقدم هذا الإطار جانبيين: السوق الحرة من جهة، وحقوق الإنسان من جهة أخرى، حيث يقدمون بشكل مشترك محتوى ما هو مفهوم اليوم عموماً من قبل الديمقراطية، واللافت للنظر هو أن الإشارة إلى السيادة الشعبية التي تشكل العمود الفقري للمثل الديمقراطية قد تم محوه تقريباً من التعريف الحالي للديمقراطية الليبرالية، وعادة ما ينظر إلى السيادة الشعبية الآن على أنها فكرة عفا عليها الزمن، وغالبا ما ينظر إليها على أنها عقبة أمام تنفيذ حقوق الإنسان، وقد

ساهم هذا العجز الديمقراطي في عدة دول في تطور الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تدعي تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه التي صادرتها النخب السياسية.^{٣٦}

وبناءً على ذلك، إجمالاً في المرحلة الأولى من عملية التحول الديمقراطي في المجر،^{٣٧} كان (Fides) حزبا ديمقراطيا ليبراليا ومعادي للشيوعية ولا أحد يتوقع أن يصبح تهديدا للديمقراطية، ناهيك عن الحديث عن الديمقراطية الليبرالية،^{٣٨} فقد كان الحزب عضوا في الاتحاد الأوروبي للأحزاب الليبرالية قبل أن يغير اسمه وتوجهه الأيديولوجي إلى موقف أكثر تحفظا بعد هزيمته في انتخابات ١٩٩٤ وأدى التحول المحافظ إلى الانقسام. في عام ٢٠٠٠، انضم الحزب إلى حزب الشعب الأوروبي الذي ينتمي إليه منذ ذلك الحين، وقد شارك أوربان زعيم الحزب في عدة حكومات ائتلافية احترمت جميعها النظام الدستوري وتقسيم السلطة.

وتغير هذا عندما فاز الحزب في عام ٢٠١٠ بانتصار ساحق حيث حصل على حصة عالية غير متناسبة من الولايات بأغلبية صغيرة نسبيا من الأصوات، وبسبب نظام التصويت المجري أعطى أقل من ٥٣٪ من الأصوات سيادة لحزب (fides) بنسبة ٦٧٪ في البرلمان وبالتالي إمكانية ليس فقط للحكم وحده ولكن أيضا لتعديل الدستور،^{٣٩} وبسبب أغليبتها يمكن للحزب أيضا تغيير نظام التصويت.

كذلك يظهر مدى صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في الديمقراطيات الأوروبية من خلال تأثيرها على الأحزاب الأخرى (والذي يتضمن تأثيرها غير المباشر على السياسة) أكثر بكثير من تأثيرها المباشر على السياسة، حيث نجد هنا أن الأحزاب السياسية الأخرى قد نسخت الطابع والشكل الكاريزمي للقادة، والخطاب اليميني المتطرف، والعلاقة المباشرة بين الزعيم والأتباع من أحزاب اليمين المتطرف الناجحة في محاولة منهم للاحتفاظ بناخبهم أو استعادتهم، والتأثير الأقوى نجده على مستوى الخطاب، حيث تعبر معظم الأحزاب السياسية عن بعض عناصر اليمين المتطرف في خطابها،^{٤٠} وهذا صحيح في البلدان ذات الأحزاب اليمينية المتطرفة القوية - مثل خطابات الأحزاب السياسية الفرنسية والتي أصبحت تأخذ من خطابات مارين لوبان ولكن أيضا في البلدان التي ليس لديها أحزاب أو التي لديها أحزاب ضعيفة. ويرتبط ذلك إلى حد ما بأطروحة اليمين المتطرف و الحجة القائلة بأن أحزاب اليمين المتطرف قد أعاد تسييس بعض البلدان إما عن طريق إدخال قضايا جديدة على الأجندة السياسية (مثل الهجرة) أو عن طريق كسر حالة الإجماع السياسي للحزب بشأن القضايا القديمة (مثل الجريمة)، وقد لوحظت هذه العملية في هولندا.^{٤١}

في هذا الخصوص، تتمثل إحدى آثار صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة في كونها قد تأثرت الأجندات السياسية والمشاريع القانونية لهذه الأحزاب بتوجهات اليمين المحافظ، مما أثار جدلاً وتوترات في العديد من المجتمعات الأوروبية، بالإضافة إلى تنامي التوترات العرقية والثقافية، وظهور حوادث عنف واعتداءات على الأقليات العرقية والدينية، مما أدى إلى تفاقم التوترات والانقسامات ببعض المجتمعات الأوروبية.

وتحاول أن تتحدى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية من خلال جذب ناخبي الطبقة العاملة الذين دعموا تقليدياً يسار الوسط، مما قد يسهل أيضاً تشكيل حكومات يمين الوسط، وهذا يجبر الأحزاب الرئيسية على البحث عن توازن بين التجاهل والتعاون مع الأحزاب اليمينية المتطرفة،^{٤٢} حيث أدى ذلك إلى تبني الأحزاب اليمينية مثل حزب المحافظين البريطاني، حزب الشعب الهولندي من أجل الحرية والديمقراطية، والاتحاد الفرنسي للحركة الشعبية مواقف اليمين المتطرف أكثر من الأحزاب اليسارية.

ومع ذلك هناك أيضاً أمثلة على الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية وحتى الشيوعية التي تبنت مواقف مناهضة الهجرة، مثل حزب العمال الهولندي والحزب الشيوعي الفرنسي، كما أثروا حتى في التغييرات في قوانين الهجرة في فرنسا والنمسا والدنمارك وهولندا، وبالتالي في السنوات الأخيرة أصبحت الخطوط الفاصلة بين الخطاب العنيف وغير العنيف، المتطرف وغير المتطرف ضبابية، بينما أصبح الخطاب السلبي تجاه المهاجرين والأقليات أمراً طبيعياً.^{٤٣}

في غرب أوروبا على سبيل المثال، تحولت الأحزاب تدريجياً إلى اليمين فيما يتعلق بالقضايا الليبرالية، في حين أصبحت هذه القضايا أيضاً أكثر بروزاً في جداول أعمال قضايا الأحزاب. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنّ الأحزاب الرئيسية تتبنى جميع مواقف أحزاب اليمين المتطرف فيما يتعلق بمسألة التشكيك بالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.^{٤٤} يمكن أيضاً أن نلمس تأثيراً إضافياً على مستوى الحركة الاجتماعية والأحزاب غير المتنافسة، حيث تميل أحزاب اليمين المتطرف إلى تحدي المنطق التقليدي للأحزاب السياسية، وأحياناً تحقق ما يعتبر فوزاً حتى عندما لا يكونون هم أنفسهم أحزاباً متنافسة، ففي هذا المستوى تميل تأثيرات أحزاب اليمين المتطرف إلى التشابك مع تأثيرات الحركة الاجتماعية، لاسيما بالنظر إلى ميل هذه الأحزاب إلى أن تصبح هدفاً متحركاً بين أشكال الحركة الحزبية والاجتماعية بمرور الوقت.^{٤٥}

ويوضح مود (Mudde) في هذا السياق، أن التيار اليميني المتطرف لا يهدد الديمقراطية في حد ذاتها، وأن ظهور أحزاب اليمين المتطرف رد فعل طبيعي من قبل الناخبين ضد بعض الصفات غير الديمقراطية للمؤسسات الليبرالية،^{٤٦}

ووفقاً لوجهة النظر هذه فقد تم تحويل القرارات المتعلقة بالعديد من القضايا من الهيئات التشريعية إلى الهيئات القضائية أو البيروقراطيات، مما أدى إلى إستبعادها من التداول الديمقراطي من قبل المسؤولين المنتخبين وخلق شعور بأنه لا يوجد بديل لسياسات معينة.

وبالرغم من ذلك، فإن البعض الآخر من المتابعين يحاججون ويصفون التيار اليميني المتطرف على أنه تهديد للديمقراطية، فغالبا ما يتجاهل اليمينيون حقوق الأفراد الذين لا يعتبرون أنهم جزء من الشعب، وهم في العادة أقليات عرقية أو طائفية. فضلا عن الضوابط المفروضة على سلطة الحكومة التي يعتقدون أنها تخنق إرادة الشعب، حيث أن هذه الميول معادية للديمقراطية بطبيعتها لأنها تقود اليمينيين المتطرفين إلى تقويض الصفات الأساسية اللازمة للديمقراطية: الحريات المدنية لجميع المواطنين للتنظيم بحرية والتعبير عن تفضيلاتهم السياسية، ومؤسسات الدولة المستقلة التي يمكن أن تضمن المنافسة العادلة بين الحكومة والمعارضة.^{٤٧}

كما يؤكد كاس موود في كتابه *Populist radical right parties in Europe*⁴⁸ فإن التوتر غير القابل للحل بين أحزاب اليمين المتطرف والديمقراطية الليبرالية يكمن في الطرق المختلفة للنظر إلى المجتمع ؛ حيث تنتظر معظم أحزاب اليمين المتطرف إلى المجتمع على أنه من الضروري أن يكون متجانساً ثقافياً في المقام الأول، ومن ناحية أخرى تشمل الديمقراطية الليبرالية على مجموعات مختلفة للغاية وتفترضها مسبقاً، كما يواجه مشروع المجتمع أزمة هيكلية تراكمت على مدى عدة عقود، وقد اكتفى المثقفون الأوروبيون بالرد عليها بشعارات مثل نحتاج إلى المزيد من أوروبا، ويعتبر هذا الشعار غير ذو أهمية لمعظم الأوروبيين الذين عانوا من إجراءات التقشف.^{٤٩}

وبالرجوع إلى فكرة "لا يوجد بديل، أكد رئيس الوزراء البرتغالي أنطونيو كوستا وحلفاؤه على رفض فكرة أن مصير المواطنين أو بلادهم خارج أيديهم، وعلى حد تعبيره تم تصميم برنامج حكومته لتوضيح أن "هناك بديل" لـ "لا يوجد بديل". وفي خطاب ألقاه أمام البرلمان الأوروبي ذكر زملائه بأن ما يميز السياسة الديمقراطية عن التيار اليميني المتطرف هو أنّ السياسة الديمقراطية لا تستغل المخاوف، السياسة الديمقراطية تشعر بمشاكل الناس وتكافح المخاوف والقلق وتعطي الأمل للناس في مستقبلهم، فالأمل هم وما سيعيد ثقة الناس في المؤسسات الديمقراطية والإيمان بالاتحاد الأوروبي.^{٥٠}

في سياق مشابه، يُجادل بعض المحللين والمختصين بأن التيار اليميني يمكن على الأقل أن يهدد الديمقراطيات الليبرالية تلك التي تتمسك بأعلى المعايير الديمقراطية لحماية الحريات المدنية عندما يرفض التيار اليميني المتطرف

فكرة التعددية ويتبنون الإقصاء الثقافي. فلقد مكن التيار اليميني المتطرف الفاعلين التنفيذيين على حساب الهيئات التشريعية، كما تُهدد استدامة الديمقراطية، هذا إلى جانب خلق قضايا التمثيل الديمقراطي والمساءلة يمكن أن يؤدي تدني استعداد السياسيين اليمينيين للحكم إلى تفويض السلطة التشريعية وبالتالي السمات الرئيسية للديمقراطية.^{٥١}

و تركز وتتأسس فلسفة التعددية الديمقراطية في الاعتراف بحقيقة التعددية، أي الاعتراف بأن الأفراد الذين يشكلون المجتمعات الحديثة لديهم مصالح وقيم لا تتوافق بشكل طبيعي، واحتراما لهذا الشرط وممارسة الاستقلالية الفردية التي نشأت عنها فإن المهمة المعيارية الرئيسية للسياسة الحديثة هي السماح لهذه المصالح والقيم المختلفة بالعيش معا والتحكيم فيما بينها متى تعارضت،^{٥٢} كما تتجسد الطبيعة التعددية للديمقراطية الأوروبية في انفتاح النظام السياسي والمجتمع المدني الذي تنبثق منه الحركات السياسية،^{٥٣} ومن خلال حماية سيادة القانون والحقوق السياسية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الأقليات التي تضمن ذلك ويمكن سماع أصواتهم ومصالحهم في المجتمع وفي عملية صنع القرار السياسي، ومن هذا المنظور فإن مبدأ التعددية هو السمة المميزة لنظام ديمقراطي منفتح على تعددية الأصوات ويسمح لنفسه بالتحول بمرور الوقت.

يمكن القول في هذا السياق، أنه بمجرد وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة هناك مؤشرات واضحة إلى حد ما لمناهضتها التعددية؛ حيث يمكن أن تشارك في قمع خصومها، تقييد المجتمع المدني مثل ما حدث في المجر، قمع التعددية الإعلامية؛^{٥٤} حيث أصدرت الحكومة المجرية تشريعات لكبح وسائل الإعلام، وفي أكتوبر ٢٠١٦ أوقفت صحيفة (نبيس ابادساج) التي تنتقد حكومة اوريان النشر فجأة وتم فصل جميع صحفييها وتم بيع المؤسسة الصحفية إلى رجل أعمال مُقرب من الحكومة،^{٥٥} وتم إعادة هندسة القوانين الانتخابية والتلاعب بمسألة حماية حقوق الأقليات وتسييس القضاء،^{٥٦} وكمثال على ذلك نجد أنه في عام ٢٠١١ بعد عام من حصول اوريان على أغلبية الثلثين في البرلمان المجري أطلق وحزبه إصلاحات أضعفت الحكومة الدستورية ؛ وهي سلطة مضادة مسؤولة عن مراقبة امتثال القوانين لقواعد سيادة القانون، وهو إصلاح أيدته مارين لوبان علنا، وفي العام نفسه أحال القانون ١٠٪ من قضاة البلاد إلى التقاعد المبكر، حيث أُجبر جيل كامل من القضاة على الاستقالة دون مبرر وتم استبدالهم بقضاة جدد منتخبين وفقا للقواعد المنصوص عليها في القانون نفسه.

أيضاً في بولندا انتهجت الدولة النموذج المجري لكنهم كانوا أسرع، حيث هاجم حزب القانون والعدالة سلطات المحكمة الدستورية التي يمكنها من حيث المبدأ إعاقة القوانين، مع محاولة تقييد وصول الصحفيين إلى البرلمان مما أثار تساؤلات حول استقلالية القضاء.^{٥٧}

يرى أوستن براثر Austin prather "أنّ اليمينيين المتطرفين يريدون سماع إرادة الأغلبية بغض النظر عن أي ضوابط وتوازنات في النظام تمنع حكم الحزب الواحد، لذلك من المرجح أن يتم استهداف أي مؤسسات ديمقراطية ليبرالية تُكرس الحقوق الأساسية وتحمي حقوق الأقليات وتحد من سلطة الأغلبية.^{٥٨} هذا النهج والمنحى الذي تسير عليه الأحزاب اليمينية المتطرفة لا يخلو من العواقب بالنسبة لأوروبا، حيث سيكون للطريقة التي يتم بها تناول أوروبا والبناء الأوروبي في النقاش والمجال العام عواقب مهمة على الطريقة التي سينظر بها المواطنون إليها،^{٥٩} وعلى سبيل المثال نجد أن أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الوسطى استغلت العداوات التاريخية والعرقية مع جيرانهم الشرقيين لأن وجود جيران غير مستقرين في الشرق يخلق إحساساً بعدم اليقين لصالح السياسيين غير الليبراليين.

بناءً على ما سبق، يتبين لنا بشكل واضح أن المهاجرين هم من أكبر المجموعات التي تسعى هذه الأحزاب إلى استبعادها،^{٦٠} حيث يميل المرشحون من اليمين المتطرف إلى إلقاء اللوم على المهاجرين باعتبارهم كبش فداء لمشاكل دولهم، ويدفعون بفرض قيود صارمة على استيعابهم.^{٦١} تجلّى هذا الخطاب المعادي للمهاجرين بشكل ساحق في صورة رهاب الإسلام، مع أحزاب اليمين المتطرف مثل حزب الحرية الهولندي، وحزب البديل الألماني، وحزب الفجر الذهبي اليوناني مع إيلانهم الكثير من الاهتمام للخطاب المعادي للإسلام. في الآونة الأخيرة،^{٦٢} على سبيل المثال كان العديد من قادة الفجر الذهبي اليوناني أدينوا بارتكاب العديد من التهم الجنائية في اليونان، بما في ذلك محاولة القتل بتهمة الاعتداء العنيف على مجموعة من الصيادين المصريين في ميناء بيرايوس، تم وصف كره الأجانب في حد ذاته بأنه كره تماماً للديمقراطية الليبرالية.^{٦٣}

المبحث الثالث

إستراتيجيات مواجهة الدول والمجتمعات الأوروبية لصعود اليمين المتطرف

أولاً: التحديات الرئيسية لصعود اليمين المتطرف على الدول والمجتمعات الأوروبية:

تتمثل أبرز التحديات الرئيسية التي تواجهها النظم السياسية الأوروبية في سياق صعود السياسة اليمينية المتطرفة ما يلي:

- التأثير على حقوق الإنسان: حيث يتبنى اليمين المتطرف في أوروبا أفكاراً وقيماً تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. ويتضمن ذلك التمييز العنصري والكراهية العرقية والإقصاء الاجتماعي والتعصب الثقافي. ويمكن

أن يؤدي تأثير اليمين المتطرف على السياسة والحكومة إلى تقييد حقوق الأقليات وحرية الفرد وتهديد حقوق الإنسان الأساسية في العديد من البلدان الأوروبية.⁶⁴

- التأثير على المجتمعات المتعددة الثقافات: يُشكل اليمين المتطرف تحديًا للمجتمعات المتعددة الثقافات التي تتكون من مختلف الأعراق والثقافات والديانات. قد يعارض اليمين المتطرف فكرة التنوع الثقافي ويروج للعنصرية والتمييز ضد الأقليات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى توترات اجتماعية ونزاعات وتفتت المجتمع.⁶⁵

- تآكل المعايير الديمقراطية: يمكن أن يتحدى صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية، مثل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتعددية. غالبًا ما تروج هذه الأحزاب لسياسات غير ليبرالية تقوض المؤسسات والأعراف الديمقراطية،⁶⁶ وتشكل تهديدًا لأسس الأنظمة السياسية الأوروبية.

- تهديدات لحقوق الأقليات: غالبًا ما تتبنى الأحزاب اليمينية المتطرفة كما اتضح فيما سبق المشاعر المناهضة للهجرة والأقليات، والتي يمكن أن تشكل تحديًا كبيرًا لحقوق ورفاه مجموعات الأقليات. وهذا يشمل السياسات التي تستهدف مجتمعات دينية أو عرقية معينة،⁶⁷ مما يقوض التماسك الاجتماعي والسلم المجتمعي داخل المجتمعات الأوروبية.

- التحولات في أجندات السياسة: يمكن أن يؤثر صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة على جداول الأعمال السياسية للأحزاب السياسية الرئيسية.⁶⁸ في محاولة لجذب الناخبين، وقد تتبنى الأحزاب الرئيسية مواقف أكثر تقييدًا بشأن الهجرة أو الأمن أو القضايا الثقافية،⁶⁹ مما يؤدي إلى تحول في الاتجاه العام للسياسة. مما يمكن أن يعيد تشكيل المشهد السياسي ويؤثر على أولويات وقيم النظم السياسية الأوروبية.

- الخطاب الشعبي والتأثير الإعلامي: غالبًا ما تستخدم الأحزاب اليمينية المتطرفة الخطاب الشعبي الذي يبسط القضايا المعقدة ويلقي باللوم على مجموعات معينة في المشكلات المجتمعية. يمكن لهذا الخطاب الشعبي تشكيل الرأي العام، والمساهمة في انتشار المعلومات المضللة، وتقويض الثقة في المؤسسات التقليدية، بما في ذلك وسائل الإعلام. كما أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت يضخم هذه الروايات،⁷⁰ ويتحدى مصداقية ونزاهة الخطاب العام.

- الاستجابات المؤسسية وتحديات الحوكمة: أدى صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى تحديات للحكومة وصنع السياسات. حيث تواجه الأحزاب الرئيسية صعوبات في تشكيل تحالفات مستقرة أو تنفيذ سياسات فعالة في مواجهة مشهد سياسي أكثر انقسامًا. هذا يمكن أن يعيق عمليات صنع القرار والقدرة على معالجة القضايا المجتمعية الملحة .

- التكامل الأوروبي وتماسك الاتحاد الأوروبي: شكّل صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في بعض الدول الأوروبية تحديات أمام التكامل الأوروبي وتماسك الاتحاد الأوروبي.^{٧١} فغالبًا ما تدعو هذه الأحزاب إلى السياسات القومية والمُتشككة في أوروبا و التي تتحدى مبادئ التعاون والتضامن فوق المستوى الوطني، مما قد يؤدي إلى النيل من وحدة الاتحاد الأوروبي وفعاليته، ومن المهم ملاحظة أن التحديات المحددة التي تواجهها النظم السياسية الأوروبية قد تختلف باختلاف البلدان والسياسات. حيث يتباين تأثير صعود السياسات اليمينية المتطرفة بعوامل مختلفة ، بما في ذلك الديناميكيات التاريخية والاجتماعية والسياسية داخل كل بلد.

ثانياً: إستراتيجيات إستجابة الأحزاب السياسية الليبرالية تجاه صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة :

تستخدم الأحزاب السياسية الليبرالية السائدة في أوروبا إستراتيجيات وإستجابات مختلفة لمعالجة والتعامل مع تحدي صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة. يمكن أن تختلف هذه الاستجابات اعتمادًا على السياق المُحدد والمشهد السياسي. فيما يلي بعض الطرق الشائعة:

- المواجهة والنقد: تواجه الأحزاب الليبرالية السائدة بشكل مباشر وتنتقد الأحزاب اليمينية المتطرفة ، وتتحدى سياساتها وأيديولوجياتها وخطابها. ويسلطون الضوء على المخاطر والمخاطر المحتملة المرتبطة بأجندة اليمين المُتطرف، مؤكدين على طبيعته الانقسامية والتهديدات المحتملة للقيم الديمقراطية .

- تكيف السياسة: استجابة للنجاح الانتخابي للأحزاب اليمينية المتطرفة،^{٧٢} تقوم الأحزاب الرئيسية بتعديل مواقفها السياسية لمعالجة الشواغل والقضايا التي تثيرها هذه الأحزاب. يمكن أن يشمل ذلك تبني مواقف أكثر تقييدًا بشأن الهجرة ، والتأكيد على الهوية الوطنية ، أو التأكيد على القانون والنظام لجذب الناخبين الذين يجذبون إلى أجندة اليمين المتطرف .

- بناء التحالف: تسعى الأحزاب الليبرالية والمعتدلة السائدة إلى تشكيل تحالفات مع أحزاب أخرى لمنع الأحزاب اليمينية المتطرفة من اكتساب السلطة أو النفوذ، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إنشاء تحالفات سياسية أوسع يمكن أن تواجه صعود اليمين المتطرف وتعزز سياسات أكثر وسطية.^{٧٣}

- **ملكية القضية:** تُركز الأحزاب الرئيسية على مجالات سياسية محددة مرتبطة تقليدياً باليمين المتطرف، بهدف استعادة تلك القضايا وتقديم حلول بديلة. من خلال معالجة المخاوف المتعلقة بالهجرة أو الأمن أو سياسات الهوية،^{٧٤} تحاول الأحزاب السائدة جذب الناخبين الذين ينجذبون إلى أجندة اليمين المتطرف.

- **المشاركة والحوار:** تختار بعض الأحزاب الليبرالية الرئيسية الدخول في حوار والانخراط في المخاوف التي تثيرها أحزاب اليمين المتطرف. يتضمن هذا النهج الاستماع الفعال إلى مظالم وقلق الناخبين، وتقديم وجهات نظر بديلة، والبحث عن أرضية مشتركة لمعالجة القضايا الأساسي وتقوية المؤسسات الديمقراطية.

أيضا انخرطت الأحزاب الكبرى السائدة في جهود التعبئة الشعبية لمواجهة صعود اليمين المتطرف. يمكن أن يشمل ذلك التواصل المجتمعي وتنظيم الأحداث وتعبئة المؤيدين لتعزيز القيم التقدمية ومواجهة الروايات التي تروجها الأحزاب اليمينية المتطرفة، من المهم ملاحظة أن فعالية هذه الاستجابات يمكن أن تختلف، وقد تختار الأطراف المختلفة استخدام مجموعة من الاستراتيجيات بناءً على ظروفهم الخاصة وحساباتهم السياسية.^{٧٥}

هناك بعض الأمثلة على نجاح الأحزاب الرئيسية في مواجهة صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة، حيث نجحت فيها الأحزاب الرئيسية في مواجهة صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة كما يلي :

- **هولندا - حزب الحرية (PVV) و حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية (VVD) في هولندا،** حيث اكتسب حزب الحرية (PVV) بقيادة خيرت فيلدرز شعبية كبيرة بموقفه المناهض للهجرة والمناهض للإسلام. ومع ذلك، نجح حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية (VVD) بقيادة مارك روته في مواجهة صعود حزب الحرية والديمقراطية من خلال تبني موقف متشدد بشأن قضايا الهجرة والاندماج. وأكد VVD على أهمية القيم الهولندية والتماسك المجتمعي مع الحفاظ على الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الليبرالية.^{٧٦} ساعد هذا النهج حزب في في دي على الاحتفاظ بمكانته كأكبر حزب في هولندا وحد من تأثير حزب في في دي.

- **فرنسا - الجبهة الوطنية (التجمع الوطني الآن) وإيمانويل ماكرون:**

في فرنسا، حققت الجبهة الوطنية، المعروفة الآن باسم التجمع الوطني (RN)، تحت قيادة مارين لوبان، مكاسب كبيرة من خلال تعزيز مناهضة الهجرة والسياسات المتشككة في أوروبا. ردًا على ذلك، قال إيمانويل ماكرون زعيم الوسط إن الحركة نجحت في مواجهة صعود RN من خلال تقديم نفسه كبديل تقدمي مؤيد لأوروبا.^{٧٧} فقد ركز ماكرون الرئيس الفرنسي على الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الاجتماعي وتعزيز رؤية فرنسا المنفتحة والمتنوعة.

وكان قادرًا على هزيمة لوبان في الانتخابات الرئاسية ، مما يدل على أن مرشحًا رئيسيًا يتمتع ببرنامج قوي مؤيد لأوروبا وشامل يمكن أن يصمد أمام التحدي الذي يمثله اليمين الراديكالي.

- النمسا - حزب الحرية (FPÖ) وحزب الشعب (ÖVP)

في النمسا ، حصل حزب الحرية (FPÖ) على دعم انتخابي كبير من خلال برنامجه القومي والمناهض للهجرة.^{٧٨} واجه حزب الشعب السائد (ÖVP) ، بقيادة سيباستيان كورتس، صعود FPÖ من خلال تبني موقف أكثر تقييدًا بشأن الهجرة مع الحفاظ على موقف مؤيد لأوروبا. ركز حزب ÖVP على معالجة مخاوف الناخبين بشأن الهجرة والأمن مع تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. في الانتخابات اللاحقة ، ظهر حزب ÖVP كأكبر حزب وشكل حكومة ائتلافية ، مما حد من تأثير حزب FPÖ.

- السويد - الديمقراطيون السويديون (SD) والحزب الاشتراكي الديمقراطي:

شهد حزب الديمقراطيين السوي (SD) ، وهو حزب يميني متطرف ارتفعًا في شعبيته من خلال أجدته المناهضة للهجرة والقومية. ونجح الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وهو الحزب التقليدي السائد في السويد في مواجهة صعود SD من خلال معالجة مخاوف الناخبين بشأن قضايا الهجرة والاندماج.^{٧٩} وأكد الديمقراطيون الاجتماعيون على أهمية دولة الرفاهية والتضامن الاجتماعي والسياسات الشاملة، و لقد انخرطوا في حوار مع الناخبين، معترفين بمخاوفهم مع تقديم حلول بديلة. و ظل الاشتراكيون الديمقراطيون أكبر حزب في السويد ، مما حد من المكاسب الانتخابية لحزب SD.

توضح هذه الأمثلة أن الأحزاب السائدة يُمكنها مواجهة صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة بشكل فعال من خلال تبني استراتيجيات معالجة مخاوف الناخبين ، وتقديم سياسات بديلة ، والتأكيد على القيم الديمقراطية ، والانخراط في حوار بناء مع الناخبين. و يوضح أن النهج الاستباقي والشامل يمكن أن يساعد في الحفاظ على القيم الديمقراطية والحد من تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة.

ثالثًا: تداعيات صعود اليمين المتطرف في أوروبا المحتملة على المعايير والقيم الديمقراطية:

يرى الباحث أنه يمكن أن يكون لتآكل وتراجع المعايير الديمقراطية نتيجة لصعود اليمين المتطرف في الأنظمة السياسية الأوروبية عواقب وخيمة على المجتمعات والمؤسسات السياسية الأوروبية، و فيما يلي بعض النتائج المحتملة:

١. **تهديد حقوق الإنسان:** يمكن أن يؤدي تآكل المعايير الديمقراطية إلى تقويض حماية حقوق الإنسان في أوروبا. فعندما تتآكل المعايير الديمقراطية، يكون هناك خطر تراجع مستوى حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.^{٨٠} وحقوق الأقليات والفئات المهمشة مُعرضة بشكل خاص لذلك في مثل هذه الأوضاع.
٢. **إضعاف المؤسسات:** تعمل القواعد الديمقراطية كأساس لعمل المؤسسات مثل القضاء والخدمة المدنية وأجهزة ومؤسسات إنفاذ القانون. عندما تتآكل هذه المعايير، قد تواجه تلك المؤسسات تحديات مثل التسييس، والافتقار إلى الاستقلال،^{٨١} وتآكل ثقة الجمهور. هذا يمكن أن يضر بالضوابط والتوازنات اللازمة لنظام ديمقراطي سليم.
٣. **الاستقطاب والتماكب الاجتماعي:** يمكن أن يخلق تآكل المعايير الديمقراطية الأوروبية في حدوث حالة من الاستقطاب المجتمعي. فعندما يتم تقويض القيم والمعايير الديمقراطية، غالبًا ما يصبح الخطاب السياسي أكثر انقسامًا ويضعف التماسك الاجتماعي. مما يزيد من التوترات المجتمعية في الدول الأوروبية مع مجموعات المهاجرين،^{٨٢} وانخفاض الثقة بين المواطنين، وانهيار التضامن الاجتماعي.
٤. **تهديد حرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام:** تلعب المعايير الديمقراطية دورًا حاسمًا في حماية حرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام. عندما تتآكل هذه المعايير، يكون هناك خطر متزايد من الرقابة على وسائل الإعلام، أو سيطرة الدولة على وسائل الإعلام. مما يحد من الوصول إلى المعلومات الموضوعية، ويقوض نزاهة الصحافة، ويخنق النقاش العام.
٥. **إضعاف المؤسسات الديمقراطية:** يساهم صعود أحزاب وتيارات اليمين المتطرف في إضعاف أداء المؤسسات الديمقراطية الأوروبية، مثل البرلمانات والأنظمة الانتخابية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تضائل مستوى المساءلة وتراجع مستوى الشفافية وعدم الاستجابة لاحتياجات المواطنين.^{٨٣} وقد يؤدي أيضًا إلى تركيز السلطة أو تراجع عمليات صنع القرار الديمقراطي.
٦. **صعود الاستبداد:** هناك مخاوف من أن صعود اليمين المتطرف قد يساهم في خلق أرض خصبة لظهور الاستبداد في بعض النظم السياسية الأوروبية. فعندما تضعف المؤسسات والمعايير الديمقراطية، هناك خطر متزايد من تركيز السلطة، وتراجع الحريات المدنية.^{٨٤}

الخاتمة وأهم الإستنتاجات

يمكن القول في ختام الدراسة، ومن خلال ماتم عرضه وتحليله حول ظاهرة صعود أحزاب اليمين المتطرف على الساحة السياسية في بعض البلدان الأوروبية في الآونة الأخيرة، وأهم أسباب هذا الصعود والتحديات الناجمة عنه، إن هناك شبه إجماع على أن هذا الصعود يُمثل في جوهره تهديداً واضحاً لأسس الديمقراطية الليبرالية في أوروبا لما له من تداعيات سلبية على جودة وديمومة الحكم الديمقراطي وآليات الممارسة الديمقراطية السليمة، نظراً للتعارض الواضح والصريح بين سمات وخصائص أيديولوجيات أحزاب اليمين المتطرف وقادتهم ذوي الطابع الشعبوي في خطابهم السياسي مع القيم والمعايير الديمقراطية مثل سيادة وإحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والجماعية، ويتساوى ذلك في حالة تولي زعيم يميني مُتطرف مقاليد الحكم أو رئاسة الوزراء، أو حتى في شكل مشاركة أحزاب اليمين المتطرف في إئتلافات حكومية، حيث أظهرت العديد من المؤشرات والشواهد -في هذا الصدد- أن لهم تأثيرات سلبية على العديد من السياسات الداخلية سواء الاجتماعية والاقتصادية وعلى استمرارية حالة التماسك الاجتماعي وحماية حقوق الأقليات .

وأكدت الدراسة في هذا السياق، أن الصعود الملحوظ للأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا قد جعل من المُرجح بشكل كبير أن يظل تأثير هذه الأحزاب على السياسة والمجتمع قضية مهمة في السنوات القادمة. فقد أدى صعودها إلى تحدي الأنظمة والمؤسسات السياسية الراسخة، حيث اكتسبت الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة دعماً كبيراً في العديد من البلدان، بما في ذلك فرنسا وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا والمجر، واليونان. كما حققوا مكاسب في البرلمان الأوروبي.

ومن النتائج التي يمكن إستخلاصها من خلال الدراسة، إن تأثير اليمين المتطرف على الحكم الديمقراطي في أوروبا مُعقد ومتنوع في بعض البلدان ، مثل المجر وبولندا وإيطاليا وهولندا، حيث اكتسبت الأحزاب اليمينية المتطرفة سلطة سياسية كبيرة وتحدث سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. وتبنت سياسات يمينية متطرفة ، مثل الحد من استقلال القضاء وتقييد حرية الصحافة. وأثارت هذه الاتجاهات مخاوف بشأن تآكل القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أكدت الدراسة أيضاً، أنه في بلدان أخرى مثل فرنسا وألمانيا، كان تأثير اليمين المتطرف على الحكم الديمقراطي ليس بالشكل الكبير، على الرغم من أنه لا يزال يمثل تحدياً للأحزاب السياسية السائدة والتماسك الاجتماعي. حيث قد تحول

العديد من الناخبين إلى أحزاب اليمين المتطرف رداً على قضايا مثل الهجرة والإرهاب و حماية الهوية الثقافية، وقد أدى ذلك إلى خلق مشهد سياسي واجتماعي أكثر استقطاباً وانقساماً. كما ساهمت وجهات نظر اليمين المتطرف المعادية للمهاجرين والمسلمين في خلق مناخ من التعصب والتمييز، وتزايدت نتيجة لذلك التوترات بين المجتمعات المختلفة في بعض الدول الأوروبية كما في هولندا واليونان.

وختاماً؛ يتنبأ الباحث بأنه قد ينتج عن صعود تيار اليمين المتطرف في أوروبا بالأمد المنظور إحداث حالة من العجز والتراجع الديمقراطي في بعض النظم الأوروبية وتفكيك الضوابط والتوازنات الديمقراطية، مما قد يهدد جوهر الديمقراطية الأوروبية. من خلال محاولة إستغلالها الشعور الشعبي بالاستياء وخيبة الأمل السياسية تجاه النظام السياسي القائم والمؤسسات الديمقراطية نتيجة لأسلوب تعاملها ومعالجتها لقضايا السياسة الداخلية والخارجية، مما قد ينتج عنه تراجع الثقة في تلك المؤسسات والتشكيك في مصداقيتها، وعلى قدرتها على معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية.

هوامش الدراسة

^١ على إثر فوز اليمين المتطرف.. مواقف الجالية المسلمة في هولندا متباينة بين الخوف والدعم (mc-doualiya.com) تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٣/١٢/١، متاح على الرابط التالي:

<https://www.mc-doualiya.com/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/20231124-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AB%D8%B1-%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85>

³ Halmai, G. (2019). Hungary's illiberal turn: The rise of the far-right and the erosion of the rule of law. *Journal of Democracy*, 30(1), 123-137.

⁴ Moder, Clara Maria. 2019. "What Happened to Poland? On the Ongoing Crisis of Democracy." In *Old and New Cleavages in Polish Society*, eds. Ulrike Gu'erot, and Michael Hunklinger. Edition Donau-Universität at Krems.

⁵ Ibid.

⁶ Pietromarchi, Virginia (19 سبتمبر ٢٠٢٢). "[Who is Italy's leadership hopeful Giorgia Meloni?](#)". Al Jazeera, date of access 22/10/2022.

⁷ "[I plan to leave': Foreigners in Italy fear for their futures if far right wins election](#)". The Local (Italy edition). Available on the following link: <https://www.thelocal.it/20220914/i-plan-to-leave-foreigners-in-italy-fear-for-their-futures-if-far-right-wins-election>

date of access : 5/8/2023

⁸ Köcher, R. (2018). The AfD in the Bundestag: The rise of the far-right in Germany. *German Politics*, 27(3), 381-397.

- ³⁷ Cianetti, Licia, James Dawson, and Sean Hanley. 2018. "Rethinking "Democratic Backsliding" in Central and Eastern Europe—Looking beyond Hungary and Poland." *East European Politics* 34(3): 243–256.
- ³⁸ Ibid.
- ³⁹ Enyedi, Zsolt. 2018. "Democratic Backsliding and Academic Freedom in Hungary." *Perspectives on Politics* 16(4): 1067–1074.
- ⁴⁰ Levitsky, Steven, and James Loxton. 2012. "Populism and Competitive Authoritarianism: The Case of Fujimori's Peru." In *Populism in Europe and the Americas: Threat Or Corrective for Democracy?*, eds. Cas Mudde, and Cristóbal Rovira Kaltwasser. Cambridge University Press.
- ⁴¹ Cas Mudde, op. cit., p. 283.
- ⁴² Pappas, Takis. 2019. *Populism and Liberal Democracy: A Comparative and Theoretical Analysis*. Oxford University Press.
- ⁴³ Selcen Oner, "Different manifestations of the rise of far-right in European politics: the cases of Germany and Austria", *Marmara journal of European studies*, vol 22, no 2, (2014), p. 94.
- ⁴⁴ Thomas Meyer, Markus Wagner, the rise of populism in modern democracies, p. 9, in: the rise of populism in https://www.wagnermarkus.net/uploads/7/2/9/8/72983017/meyer_wagner_modern_democracies_april_2019.pdf (09/01/2022) (11:36)
- ⁴⁵ Michelle Hale Williams, *the oxford handbook of the radical right*, ed. Jens Rydgren, (United States of America: Oxford university press, 2018), p. 543.
- ⁴⁶ Mudde, Cas. 1996. "The War of Words Defining the Extreme Right Party Family." *West European Politics* 19(2): 225–248.
- ⁴⁷ Patrick Liddiard, is populism really a problem for democracy? august 2019, in: [https://www.wilsoncenter.org/publication/populism-really-problem-for-democracy\(20/11/2021\)\(12:00\)](https://www.wilsoncenter.org/publication/populism-really-problem-for-democracy(20/11/2021)(12:00))
- ⁴⁸ Mudde, Cas. 2007. *Populist Radical Right Parties in Europe*. Cambridge University Press.
- ⁴⁹ L'Europe est-elle menacée par les parties d'extrême droite ?", science po, in: <https://www.sciencespo.fr/actualites/actualite/C3%A9s/leurope-est-elle-menacee-par-les-partis-dextr%C3%A9me-droite/2839> (18/02/2022) (15:06)
- ⁵⁰ Sheri Berman, Maria Snegovaya, "populism and the decline of social democracy", *journal of democracy*, vol 30, issue 03, (July 2019), in: <https://www.journalofdemocracy.org/articles/populism-and-the-decline-of-social-democracy/> (22/12/2021) (12:16)
- ⁵¹ Patrick Liddiard, op.cit.p 33.
- ⁵² Ibid.
- ⁵³ Lubbers, Marcel, M'erve Gijsberts, and Peer Scheepers. 2002. "Extreme Right-Wing Voting in Western Europe." *European Journal of Political Research* 41(3): 345–378.
- ⁵⁴ Ben Crum, Alvaro Oleart, Patrick Overeem, "Introduction: **populist parties: democratic systems and populist challenges in Europe**", in *Democratic systems and populist challenges in Europe*, ed. Ben Crum, Alvaro Oleart, (Reconnect, 2020), p. 10.
- ⁵⁵ Knaeбал Rachal, que Ce fait réellement l'extrême droite quand elle arrive au pouvoir en Europe", 3juin 2019, in: <https://www.ritimo.org/Ce-que-fait-reellement-l-extreme-droite-quand-elle-arrive-au-pouvoir-en-Europe> (19/02/2022) (15:49)
- ⁵⁶ Ben Crum, Alvaro Oleart, Patrick Overeem, op.cit., p. 11.
- ⁵⁷ Knaeбал Rachal, op.cit.p 14.
- ⁵⁸ Austin Prather, "Can the EU survive populism?", Conference paper, p. 6, in: <http://eucenter.scrippscollege.edu/wp-content/uploads/files/2018/03/Prather.EUConferencePaper.pdf>
- ⁵⁹ Emilliano Grossman, "populism et gouvernabilité dans la perspective des élections européennes" *Revue de l'OFCE*, no 158, (2018), p. 468.
- ⁶⁰ Bar-On, Tamir. 2018. "The Radical Right and Nationalism." In *The Oxford Handbook of the Radical Right*, ed. Jens Rydgren. Oxford University Press.
- ⁶¹ Zaslove, Andrej. 2004a. "Closing the Door? The Ideology and Impact of Radical Right Populism on Immigration Policy in Austria and Italy." *Journal of Political Ideologies* 9(1): 99–118.
- ⁶² Kallis, Aristotle. 2018. "The Radical Right and Islamophobia." In *The Oxford Handbook of the Radical Right*, ed. Jens Rydgren. Oxford University Press.

- ⁶³ Betz, Hans-George. 2005. “Against the System: Radical Right-Wing Populism’s Challenge to Liberal Democracy.” In **Movements of Exclusion: Radical Right-Wing Populism in the Western World**, ed. Jens Rydgren. Nova Science Publishers.
- ⁶⁴ Akkerman T (2012) **Comparing radical right parties in government: Immigration and integration policies in nine countries (1996–2010)**. *West European Politics* 35(3): 511–529.
- ⁶⁵ Ibid.
- ⁶⁶ Bar-On, Tamir. 2018. “**The Radical Right and Nationalism**.” In *The Oxford Handbook of the Radical Right*, ed. Jens Rydgren. Oxford University Press.
- ⁶⁷ Arzheimer, Kai. 2018. “**Explaining Electoral Support for the Radical Right**.” In *The Oxford Handbook of the Radical Right*, ed. Jens Rydgren. Oxford University Press.
- ⁶⁸ Ibid.
- ⁶⁹ Buhr, Renee L. 2013. “**Seizing the Opportunity: Euroscepticism and Extremist Party Success In the Post-Maastricht Era**.” *Government and Opposition* 47(04): 544–573.
- ⁷⁰ De Bromhead, Alan, Barry Eichengreen, and Kevin O’Rourke. 2012. “**Right-Wing Political Extremism in the Great Depression**.” National Bureau of Economic Research.
- ⁷¹ Ibid.
- ⁷² Dennison, James. 2020. “**How Issue Salience Explains the Rise of the Populist Right in Western Europe**.” *International Journal of Public Opinion Research* 32(3): 397–420.
- ⁷³ Ibid.
- ⁷⁴ Akkerman T (2012) **Comparing radical right parties in government: Immigration and integration policies in nine countries (1996–2010)**. *West European Politics* 35(3): 511–529.
- ⁷⁵ Akkerman T, De Lange SL (2012) **Radical right parties in office: Incumbency records and the electoral cost of governing. Government and Opposition** 47(4): 574–596.
- ⁷⁶ Berning CC, Schlueter E (2016) **the dynamics of radical right-wing populist party preferences and perceived group threat: A comparative panel analysis of three competing hypotheses in the Netherlands and Germany**. *Social Science Research* 55: 83–93.
- ⁷⁷ Huber, Robert A, and Christian H Schimpf. 2017. “**On the Distinct Effects of Left-Wing and Right-Wing Populism on Democratic Quality**.” *Politics and Governance* 5(4): 146–20.
- ⁷⁸ Duncan, Fraser. 2010. “**Immigration and Integration Policy and the Austrian Radical Right in Office: The FPO/BZO, 2000–2006**.” *Contemporary Politics* 16(4): 337–354.
- ⁷⁹ Algan, Yann, Sergei Guriev, Elias Papaioannou, and Evgenia Passari. 2017. “**The European Trust Crisis and the Rise of Populism**.” *Brookings Papers on Economic Activity*.
- ⁸⁰ Ziller, Conrad, and Thomas Sch`ubel. 2015. “**“The Pure People” versus “The Corrupt Elite?” Political Corruption, Political Trust and the Success of Radical Right Parties in Europe**.” *Journal of Elections, Public Opinion and Parties* 25(3): 368–386
- ⁸¹ Zaslove, Andrej. 2004b. “**The Dark Side of European Politics: Unmasking the Radical Right**.” *Journal of European Integration* 26(1): 61–81
- ⁸² Swank, Duane, and Hans-George Betz. 2003. “**Globalization, the Welfare State and Right-Wing Populism in Western Europe**.” *Socio-Economic Review* 1(2): 215–245.
- ⁸³ Rydgren, Jens. 2017. “**Radical Right-Wing Parties in Europe what’s Populism Got to Do with It?**” *Journal of Language and Politics* 16(4): 485–496.
- ⁸⁴ Rooduijn, M., S. Van Kessel, C. Froio, A. Pirro, S. De Lange, D. Halikiopoulou, P. Lewis, C. Mudde, and P. Taggart. 2019. **The Populist: An Overview of Populist, Far Right, Far Left and Eurosceptic Parties in Europe**.